

الفصل في الملل والأهواء والنحل

سلامة الجوارح عرض والعرض لا يبقى وقتين قيل له هذه دعوى بلا برهان والآيات المذكورات مبطله لهذه الدعوى وموجبة إن هذه الاستطاعة من سلامة الجوارح وارتفاع الموانع موجوده قبل الفعل ثم لو كان ما ذكرتم ما كان فيه دفع لما قاله D من ذلك ثم وجدنا ا^١ تعالى قد قال وكانوا لا يستطيعون سمعا وقال تعالى حاكيا قول الخضر لموسى عليه السلام إنك لن تستطيع معي صبرا وقال ذلك تاويل ما لم تستطع عليه صبرا وعلمنا أن كلام ا^١ تعالى لا يتعارض ولا يختلف قال ا^١ تعالى ولو كان من عند غير ا^١ لوجدوا فيه اختلافا كثيرا فتيقنا أن الاستطاعة التي أثبتها ا^١ تعالى قبل الفعل هي غير الاستطاعة التي نفاها مع الفعل ولا يجوز غير ذلك البتة فإذا ذلك فبالاستطاعة كما قلنا شيئا أحدهما قبل الفعل وهو سلامة الجوارح وارتفاع الموانع والثاني لا يكون إلا مع الفعل وهو القوة الواردة من ا^١ تعالى بالعون والخذلان وهو خلق ا^١ تعالى للفعل فيمن ظهر منه وسمى من أجل ذلك فاعلا لما ظهر منه إذ لا سبيل إلى وجود معنى غير هذا البتة فهذا هو حقيقة الكلام في الاستطاعة بما جاءت به نصوص القرآن والسنن والاجماع وضرورة الحس وبديهة العقل فعلى هذا التقسيم دينا الكلام في هذا الباب فإذا نفينا وجود الاستطاعة قبل الفعل فإنما نعني بذلك الاستطاعة التي بها يقع الفعل ويوجد واجبا ولا بد وهي خلق ا^١ تعالى للفعل في فاعله وإذا أثبتنا الاستطاعة قبل الفعل فإنما نعني بها صحة الجوارح وارتفاع الموانع التي يكون الفعل بها ممكنا متوهما لا واجبا ولا ممتنعا وبها يكون المرء مخاطبا مكلفا مأمورا منها وبعد مهما يسقط عنه الخطاب والتكليف وبصير الفعل منه ممتنعا ويكون عاجزا عن الفعل .

قال أبو محمد فإذا قد تبين ما الاستطاعة فنقول بعون ا^١ D فيما اعترضت به المعتزلة الموجبة للاستطاعة جملة قبل الفعل ولا بد فنقول وبا^١ تعالى التوفيق أنهم قالوا أخبرونا عن الكافر المأمور بالإيمان أهو مأمور بما لا يستطيع أم بما يستطيع فجوابنا وبا^١ تعالى نتأيد أننا قد بينا أننا أن صحة الجوارح وارتفاع الموانع استطاعة وحامل هذه الصفة مستطيع بظاهر حاله من هذا الوجه وغير مستطيع ما لم يفعل ا^١ D فيه ما به يكون تمام استطاعته ووجود الفعل فهو مستطيع من وجه غير مستطيع من وجه آخر وهذا مع أنه نص القرآن كما اوردنا فهو أيضا مشاهد كالبناء المجيد فهو مستطيع بظاهر حاله ومعرفته بالبناء غير مستطيع للآلات التي لا يوجد البناء إلا بها وهكذا في جميع الأعمال وأيضا فقد يكون المرء عاصيا^١ تعالى في وجه مطيعا له في آخر مؤمنا^١ با^١ كافرا بالطاغوت فإن قالوا فقد نسبتم^١ تكليف ما لا استطاع قلنا هذا باطل ما نسبنا إليه تعالى إلا ما أخبر به عن نفسه أنه لا

يكلف أحدا إلا ما يستطيع بسلامة جوارحه وقد يكلفه ما لا يستطيع في علم الله تعالى لأن
الاستطاعة التي بها يكون الفعل ليست فيه بعد ولا يجوز أن يطلق على الله تعالى أحد القسمين
دون الآخر وأما قولهم أن هذا كتكليف المقعد الجري أو الأعمى النظر وإدراك الألوان
والارتفاع إلى السماء فإن هذا باطل لأن هؤلاء ليس فيهم شيء من قسمي الاستطاعة فلا استطاعة
لهم أصلا وأما الصحيح الجوارح ففيه أحد قسمي الاستطاعة وهو سلامة الجوارح ولولا أن الله تعالى
آمننا بقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج